تحالف حماية الطفل
في العمل الإنساني

حماية الأطفال من الألف إلى الياء: تعزيز النهج المحلية في الصراعات والأزمات

ورقة مرجعية للاجتماع السنوي لعام 2025 لحماية الطفل في العمل الإنساني

نبذة عن هذه الورقة البحثية وعن الاجتماع السنوي لعام 2025

الغرض من هذه الورقة هو دعم المناقشات المقبلة التي ستدور خلال الاجتماع السنوي لعام 2025 لحماية الطفل في العمل الإنساني. يتمحور موضوع الاجتماع هذا العام حول النهج المحلية لحماية الطفل في الصراعات والأزمات، وقد تم تحديده بناءً على أكثر من 225 إجابة على *الاستطلاع بشأن موضوع الاجتماع السنوي*. للمزيد من المعلومات، يُرجى الاطلاع على الدعوة لتقديم الملخصات على الرابط التالي: https://alliancecpha.org/ar/2025-السنوي-الاجتماع.

تبدأ الورقة بعرض محور تركيز موضوع الاجتماع لهذا العام، وبتعريف المصطلحات والمفاهيم الرئيسية المستخدمة، وبتحديد ثلاثة مجالات تركيز ضمن مجموعة النهج الواسعة التي تسهّل الحماية المحلية للطفل من الألف إلى الياء، وهي:

1. تعزيز حماية الطفل بما يتماشى مع السياق المحلي وتحت مسؤولية المجتمع المحلي
2. تعزيز الأنظمة والجهات الفاعلة المحلية، بما في ذلك القيادة
3. إشراك الأطفال والمجتمع المحلي في دورات المشاريع بهدف تسهيل تطبيق آليات المساءلة

تتعمّق الورقة بعد ذلك في مجالات التركيز الثلاثة من خلال استعراض التحديات الراهنة كما الفرص والعوامل الممكّنة ذات الصلة، وتوفر عددًا من دراسات الحالة حول الممارسات ذات الصلة بحماية الطفل. ويُختتم كلّ قسم بسلسلةٍ من الأسئلة للمزيد من التعمّق والمناقشة.

وفي حين أن التحديات والفرص التي تتطرّق إليها هذه الورقة في القسم المرتبط بتعزيز الأنظمة والجهات الفاعلة المحلية قد تساهم في تعزيز مسؤولية المجتمع المحلي عن حماية الطفل والمساءلة في هذا المجال، لم يتم تحليل هذه التقاطعات إذ إن موضوع النقاش المطروح هو موضوع ناشئ.[1]

وقد تم إعداد الورقة لتقدّم إحاطةً أوليةً بموضوع الاجتماع المقبل ولتضع إطارًا أوليًا له من أجل تشجيع المشاركين وتمكينهم من التأمّل بصورةٍ أعمق ضمن المجموعة. هذا وستتم الاستعانة بها كمرجعٍ للسياسات المستقبلية وفي عملية التنقيح المقبلة لاستراتيجية التحالف في مجالات التركيز ذات الصلة. وتهدف مجالات التركيز والأسئلة الرئيسية المطروحة في الورقة إلى اقتراح مواضيع يمكن التعمّق فيها ومناقشتها، إلا أنها ليست شاملة.

سوف يوفر الاجتماع مساحةً آمنةً للمقدمين والمشاركين على السواء لمناقشة عملهم ومعارفهم وخبراتهم المتعلقة بموضوع الاجتماع. وقد يرغب المشاركون في التعمّق في مواضيع أخرى ذات صلة، على غرار النهج النسوية التقاطعية وإنهاء الاستعمار ومكافحة العنصرية ومعالجة الإرث الاستعماري والاستعمار الجديد والاستعمارية، إذ كلها مواضيع مرتبطة بحماية الطفل في العمل الإنساني. وتستعرض هذه الورقة نُهُجًا مختلفة توفر حلولًا محتملةً لمعالجة أوجه عدم التوازن في السلطة، إلى جانب مقارباتٍ أخرى سيتم التعمّق فيها خلال الاجتماع.

وسيتم منح الأولوية للملخصات عالية الجودة الصادرة عن المنظمات غير الحكومية الوطنية والإقليمية العاملة في «عالم الأكثرية» على تلك الصادرة عن المنظمات الدولية. هذا ويُستحسن أن تشدّد الملخصات الصادرة عن المنظمات غير الحكومية على مشاركة المجتمع المحلي والجهات الفاعلة المحلية والوطنية في العمل الإنساني.

استعراض نهج حماية الطفل من الألف إلى الياء في العمل الإنساني

تتعاظم الأزمات الإنسانية عددًا وشدّةً، وتشمل النزاعات المسلحة والكوارث الناتجة عن تغيّر المناخ وانتشار الأمراض المعدية والنزوح. ويواجه الأطفال نتيجةً لذلك المزيد من العنف والإساءة والاستغلال.[2] فتُفاقم هذه الأزمات عوامل الخطر وتعطّل عوامل الحماية في المنظومة المحيطة بالطفل - على غرار الرعاية المتسقة والمستجيبة والقدرة على الحصول على التعليم - ما يؤدي بدوره إلى تعزيز قابلية التعرض للأذى والمخاطر ذات الصلة. ويمكن للأزمات أن تُربك القدرات الإنسانية وتغلبها على مختلف المستويات. وغالبًا ما تتحمّل

الأنظمة المحلية العبء الأكبر، سواء من خلال انشطار المجتمعات المحلية خلال النزوح أو إجهاد أنظمة حماية الطفل التي تحاول تلبية الاحتياجات المتنامية.

في الظروف المستقرة، غالبًا ما تؤدي الأُسر والمجتمعات المحلية، وكذلك الأطفال، دورًا محوريًا في ضمان حماية الطفل ورفاهه، وتكون خدمات الحماية الرسمية المحلية والوطنية متاحةً لهم عند الحاجة.[3] أما خلال الأزمات، فعلى التدخلات الفعالة الرامية لحماية الطفل أن تأخذ المستويات المختلفة للنموذج الاجتماعي والبيئي في عين الاعتبار.[4] ويشمل ذلك تعزيز المجتمعات المحلية والأنظمة المحلية لحماية الطفل[5] وتنفيذ التدخلات الواقعة تحت مسؤولية المجتمع المحلي.
وفي الحالات التي تكون فيها الموارد الوطنية مستنزفة، يمكن أن تؤدي الجهات الفاعلة الدولية في مجال حماية الطفل دورًا أساسيًا في الاستجابة إلى الاحتياجات الطارئة والتي تهدد حياة الطفل - على غرار العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي وانفصال الأسرة وأسوأ أشكال عمالة الأطفال، بما في ذلك التجنيد في القوات والمجموعات المسلحة. إلا أن الأنظمة الدولية القائمة لتمكين هذه الجهود قد تتغاضى عن أهمية العمل ضمن النموذج البيئي والوقائع والخصائص السياقية والأنظمة القائمة ومن خلالها.

وعليه، وحتى متى دعت الحاجة إلى توظيف قدراتٍ خارجية إضافية للاستجابة إلى الاحتياجات المتنامية، يجدر تضمين نهجٍ شاملٍ من الألف إلى الياء قدر المستطاع. ويشمل ذلك التدخلات التي تحيك الروابط مع العمليات والهيكليات القائمة، والمبنية على العمل الذي يقوده المجتمع المحلي والمعتمد على الموارد المحلية منذ البداية،[6] والشاملة للأطفال في عملية اتخاذ القرار، والتي تضع المسؤولية عن مسائل حماية الطفل في يد المجتمعات المحلية.[7]

سوف يتناول الاجتماع السنوي لتحالف حماية الطفل في العمل الإنساني لعام 2025 بعنوان *حماية الأطفال من الألف إلى الياء: تعزيز النهج المحلية في الصراعات والأزمات* الآليات التي يمكن من خلالها لقطاع حماية الطفل في العمل الإنساني أن يحمي الأطفال بشكلٍ أفضل من الألف إلى الياء وأن يكيّف أساليب عمله على هذا الأساس. وسوف يسلّط الاجتماع الضوء على الجهود القائمة لتحسين فعالية استراتيجيات الوقاية والاستجابة المرتبطة بحماية الطفل، وخصوصًا تلك التي تعزز - ولا تُضعف - الطفل والأسرة والمجتمع المحلي وعناصر النظام المحلي لحماية الطفل ضمن النموذج الاجتماعي والبيئي.

وسوف يشدد على الجهود الرامية إلى إعطاء الأولوية إلى تجربة وقيادة المجموعات المتأثرة والمجتمع المحلي والجهات الفاعلة المحلية والوطنية وأولوياتها وخبراتها في أعمال الحماية.[8] ويشمل ذلك العمل من خلال التدخلات الرامية إلى حماية الطفل على مستوى المجتمع المحلي، والمشاركة المجدية من جانب الأطفال[9] وأسرهم ومجتمعاتهم على مستوى دورة البرنامج الإنساني بكاملها من أجل ضمان المساءلة[10] والتركيز على تعزيز القدرات ومشاركتها. وسوف تستند هذه الاعتبارات إلى وقائع العمل الإنساني وطبيعته المتغيرة.

من الضروري أن ننظر في العوائق التي يجدر تجاوزها والنهج التي يجب اعتمادها في مسيرتنا نحو تحقيق مستوياتٍ أعلى من المسؤولية المجتمعية والقيادة المحلية في أعمال حماية الطفل. ولهذا السبب، سوف يتمحور الاجتماع حول قيمة النهج من الألف إلى الياء - ومنها النهج التي تخضع لقيادة المجتمع المحلي والجهات الفاعلة المحلية والوطنية وتقع تحت مسؤوليتها - من حيث الصلة بالسياق المحلي والأثر المحقق والاستدامة.[11] وسيعالج أيضًا التحديات التي يواجهها الأشخاص الذين ينفذون هذه النهج.

سوف يستعرض الاجتماع أيضًا الإجراءات التي سبق أن اتخذتها المجتمعات والجهات الفاعلة المحلية كونها الجهات المستجيبة الأولى، بما في ذلك الأدوار التي أدتها في السياقات غير المعترف بها عادةً على أنها «سياقات إنسانية» ولو أنها متأثرة بالأزمات. ومن هذه السياقات تلك التي تشهد أزماتٍ مثل الكوارث الناتجة عن تغيّر المناخ أو انتشار الأمراض المعدية و/أو تلك التي لم يتم فيها تفعيل[12] آليات التنسيق الدولية للعمل الإنساني، فضلًا عن الأزمات المستمرة في البلدان غير المعترف بها على أنها تشكّل سياقاتٍ إنسانيةً من جانب الحكومات أو المجتمع الدولي.

يتماشى الدور الأساسي الذي تؤديه الأُسر والمجتمعات والقيادات المحلية، إلى جانب الاستجابات المهمة للسياق المحلي والواقعة تحت مسؤولية المجتمع المحلي، مع الجهود المبذولة على مدى العقد الأخير لتعزيز توطين العمل الإنساني. وتعكس مبادرات مثل «الصفقة

الكبرى 2.0»[13] و«الميثاق من أجل التغيير»[14] هذا التغيير، في حين تسعى الحركات على غرار «التعهد بالتغيير»[15] ومشروع RINGO لإعادة تصور المنظمات غير الحكومية الدولية[16] إلى معالجة أوجه عدم التوازن في السلطة من خلال مبادرات إنهاء الاستعمار.

وتتماشى المحاور والمواضيع التي يتناولها الاجتماع أيضًا مع استراتيجية التحالف لعام 2021-2025 [17] التي تنطوي على توسيع فهم عملية التوطين التي تركز على ما يلي:

- دعم وتعزيز العمل على مشاركة وتغيير موازين السلطة والتأثير والقيادة مع المجتمع المحلي والمنظمات المحلية والوطنية؛
- الترويج لأهمية التمويل المباشر والمرن للمجتمع المحلي والمنظمات المحلية والوطنية لحماية الطفل وتسهيل فرص الحصول على هذا التمويل.
- تشجيع مشاركة المجتمع المحلي والجهات الفاعلة المحلية والوطنية بصورةٍ مجدية ومبنية على المبادئ، والاعتراف بهم كشركاء متساوين في وضع المبادئ والتوجيهات والأدوات والتدخلات ذات الصلة بحماية الطفل وتعديلها بحسب السياق المحلي؛
- توليد الفرص العادلة لمشاركة الدروس والمعارف والخبرات وتبادلها وعرضها وتوسيع نطاق هذه الفرص؛
- تحسين وتوسيع القدرة على الوصول إلى فرص التعلّم التي تعزز الخبرة الفنية في مجال حماية الطفل وتنمّي القدرات المؤسسية وتنويع هذه الفرص،[18] بالإضافة إلى التشديد على آليات حماية الطفل والمساءلة بقيادة الأطفال والمجتمع المحلي.

مفاهيم ومصطلحات مهمة

تمت الاستعانة بعددٍ من الأوراق البحثية الصادرة عن التحالف كما عن منظماتٍ أخرى في إطار صياغة هذه الورقة من أجل تحديد المعاني العملية للمفاهيم والمصطلحات، وبالتالي توضيح إطار المحتوى الوارد في الورقة.

المجتمع المحلي والمنظمات أو الجهات الفاعلة المحلية والوطنية: تظهر مصطلحات «المجتمع المحلي والمنظمات المحلية والوطنية» أو «المجتمع المحلي والجهات الفاعلة المحلية والوطنية» في استراتيجية التحالف كاملةً. وتشير في هذا السياق إلى أن «الإشارات إلى الجهات الفاعلة المحلية والمجتمعية ضمن الاستراتيجية واسعة وشاملة. وهي تشير إلى أي مجموعة تعمل على حماية الطفل أو على المسائل الإنسانية (كما هو مذكور في النص)، إن كانت مجموعات رسمية أو غير رسمية، أو جهات فاعلة حكومية أو من المجتمع المدني، أو تلك العاملة في مجال التنمية أو المجال الإنساني أو مجال بناء السلام، أو في ما يرتبط بهذه المجالات».[19] ولدى الإشارة إلى المجتمع المحلي أو المنظمات والجهات الفاعلة المحلية أو الوطنية في هذه الورقة، نقصد بها في غالب الأحيان الجهات الرسمية المسجلة وموظفيها وخبراءها وطاقم العمل الحكومي والموظفين الحكوميين.

المجتمع المحلي: تضع نظرية التغيير الخاصة بحماية الطفل على مستوى المجتمع المحلي التابعة للتحالف في الخانة نفسها «جميع الجهات الفاعلة المتواجدة في مجتمع محلي معيّن، بما في ذلك الأطفال ومقدمي الرعاية وأفراد العائلة الموسعة وقادة المجتمع المحلي، بما في ذلك القادة الدينيين والمجموعات المحلية المنظمة (أي المجموعات النسائية والنوادي الشبابية)، إلخ. [...] باعتبار مشاركة الأطفال ومساهمتهم جزءًا لا يتجزأ من العملية المجتمعية».[20] لذلك، سوف تستخدم هذه الورقة مصطلح «المجتمع المحلي» للإشارة إلى الأطفال ومجتمعاتهم، بما في ذلك الجهات الفاعلة الأقل رسميةً في المجتمع المحلي مثل تلك العاملة بصورة تطوعية، كما هو وارد أعلاه.

المسؤولية المجتمعية: تشير إلى «حجم المخاوف التي تراود المجتمعات المحلية إزاء مسائل الأطفال، وتتولى العمل الرامي إلى دعم الأطفال المعرضين للأذى، وتتحمل المسؤولية الأولية عن نجاح هذا العمل، وتشارك في العمل باندفاعٍ ذاتي من أجل تحسين حياة الأطفال».[21] وتبرز التحديات في بعض السياقات الإنسانية في تحقيق العمليات التي تقودها المجتمعات المحلية وتتحمل مسؤوليتها.[22] وعليه، يشير التحالف إلى تحقيق مستوياتٍ أعلى من المسؤولية المجتمعية؛ وهو مصطلح يُستخدم (بدلًا من «بقيادة المجتمع» أو «تحت مسؤولية المجتمع») للاعتراف بالأنواع المختلفة من برامج حماية الطفل على مستوى المجتمع المحلي والتحديات المرتبطة بتحقيق العمليات بقيادة المجتمع المحلي في بعض السياقات الإنسانية.[23]

نظام حماية الطفل. يمكن اعتبار أن أنظمة حماية الطفل تشمل القوانين والسياسات واللوائح وآليات الحوكمة والتنسيق والخدمات، فضلًا عن الموارد البشرية والمالية، والبيانات والأدلة، ومشاركة الأطفال والمجتمع المحلي.[24]

«تغيير موازين السلطة». يشير إلى عملية معالجة عدم التوازن في السلطة بين الجهات الفاعلة الدولية والوطنية والمحلية، وضمان زيادة تمثيل الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والمجتمعات المحلية ومشاركتها وقيادتها ضمن المساحات الرئيسية للتنسيق واتخاذ القرار في العمل الإنساني،[25] وذلك بطريقةٍ تعزز المبادئ الإنسانية والشراكات الإنسانية المبنية على المبادئ.[26] ويشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، معالجة الإرث العنصري والاستعماري في العمل الإنساني،[27] وإعادة تقييم عمليات إنتاج المعارف لتنبع من السياق المحلي وتستند إليه بشكلٍ أكبر، وإعادة توجيه التمويل الدولي نحو المنظمات المحلية والوطنية.[28]

التوطين. تعتبر التعريفات الشاملة لمفهوم التوطين، على غرار تلك المعتمدة لدى اللجنة الدائمة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة (IASC)[29] وشبكة ستارت (Start Network)[30] والمجلس الدولي للوكالات التطوعية (ICVA)[31] وشبكة الاستجابة الممكنة للمساعدة (NEAR)،[32] أن التقدم نحو تعزيز توطين الاستجابة الإنسانية والجاهزية يكون متعدد الأوجه ومعقّدًا ويحصل على مختلف المستويات[33] والأبعاد.[34] ويتم تحديد إطار التوطين ضمن استراتيجية التحالف في الأقسام أعلاه.

تعزيز حماية الطفل في العمل الإنساني بما يتماشى مع السياق المحلي وتحت مسؤولية المجتمع المحلي

إن تعزيز حماية الطفل بما يتماشى مع السياق المحلي وتحت مسؤولية المجتمع المحلي ضروري لتحسين نتائج حماية الطفل واستدامة التدخلات

لطالما شكّلت المنظمات غير الحكومية الدولية (والوطنية في بعض الأحيان) لجانًا أو مجموعات مجتمعية مختلفة ودعمتها، باعتبار ذلك أحد الأنشطة الأساسية للمشاركة المجتمعية في الاستجابات الإنسانية. وقد أحرز قطاع حماية الطفل تقدمًا ملحوظًا في تعزيز العمليات التي تصممها المجتمعات المحلية وتقودها في السنوات الأخيرة. ولكن مع ذلك، لا يزال عدد كبير من التدخلات يعتمد نهجًا تنازلية (من أعلى إلى أسفل) وتحفّزها الجهات الخارجية.[35] وقد يقوّض ذلك القدرات القائمة لدى المجتمعات المحلية ويحدّ من شعورها بالمسؤولية عن التدخلات.

إن تعزيز حماية الطفل بما يتماشى مع السياق المحلي وتحت مسؤولية المجتمع المحلي[36] ضروري لتحسين نتائج حماية الطفل. فتشكّل الجهات الفاعلة المحلية غير الرسمية - بما في ذلك الأطفال والأسر والمجتمعات المحلية والقادة مثل كبار السن والمعلمين والشخصيات الدينية - مكونات مهمةً من أنظمة حماية الطفل في السياقات الإنسانية. وغالبًا ما تكون أول من يعمل على الوقاية من المخاوف ذات

الصلة بحماية الطفل ويستجيب لها.[37] ويمكن لتعزيز المجتمعات المحلية وأنظمة حماية الطفل المحلية[38] من خلال التدخلات التي تقع تحت مسؤولية المجتمع المحلي أن يساهم في تعزيز أهمية السياق المحلي للبرامج واستمراريتها وفعاليتها من حيث التكلفة واستدامتها، وفي الموازاة تحسين آليات المساءلة لدى الفئات المتأثرة.
هذا وتدعم النهج على مستوى المجتمع المحلي أعضاء هذا المجتمع في حماية أطفالهم وضمان حقهم بالتنمية الصحية.[39] وتتطلّب هذه النهج تحليلًا معمّقًا للسياق وفهمًا عميقًا للاحتياجات والممارسات المجتمعية. وعليه، من الضروري بذل جهودٍ أكبر لبناء فهمٍ مشترك وتعزيز أفضل الممارسات لدى الوكالات الإنسانية بهدف تحقيق مستوياتٍ أعلى من المسؤولية المجتمعية في مجال حماية الأطفال ضمن المجتمعات المحلية خلال الأزمات.

ويعتبر العديد من المنظمات المحلية التوطين وسيلةً لإعادة النظر في القطاع الإنساني من الألف إلى الياء والبناء على المعارف القائمة وعلى قوة المجتمعات المتأثرة بالأزمات، في اعترافٍ بأن هذه الجهات الفاعلة توفر معظم هذه المساعدة أساسًا.[40] ويمكن للتدخلات المستدامة التي تقع تحت مسؤولية المجتمعات المحلية أن تساهم أيضًا في دعم المجتمعات المتأثرة في مجالات الجاهزية والاستجابة والتعافي، وحتى بعد انسحاب الجهات الفاعلة الدولية بعد الانتقال إلى مرحلة التنمية في سياق الأزمات، وذلك من خلال العمل في كافة المجالات المرتبطة بالعمل الإنساني والتنمية وبناء السلام.[41]

دراسة حالة: مبادرة SEEDS - حماية الطفل بما يتماشى مع السياق المحلي وتحت مسؤولية المجتمع المحلي في كولومبيا

مبادرة SEEDS[42] هي عبارة عن نهجٍ بقيادة المجتمع المحلي يعتمده تحالف أطفال الحرب (War Child Alliance) ومنظمة إنقاذ الأطفال (Save the Children) في مجال حماية الطفل ويسعى إلى تعزيز المسؤولية المجتمعية عن الحفاظ على أمن الأطفال من خلال نقل السلطة إلى المجتمعات المحلية. ويستند العمل بقيادة المجتمعات المحلية إلى أفكار المجتمعات نفسها وإبداعها واندفاعها، ما يفسح المجال لأعمالٍ أكثر استدامةً وفعالية.

وقد أطلق تحالف أطفال الحرب في كولومبيا المرحلة التجريبية من مبادرة SEEDS في ضواحي مدينة بوغوتا كما في إدارتَي تشوكو ولا غواخيرا بالتعاون مع مجتمعات السكان الأصليين النازحين من فنزويلا. وبدلًا من العمل كجهةٍ خبيرة و«مطوّرة للقدرات»، تواصل تحالف أطفال الحرب مع المجتمعات المحلية للاستماع إلى الممارسات والاحتياجات ذات الصلة بحماية الطفل والتعرف عليها من خلال الإصغاء والتواصل الفعال وتوظيف مهارات التيسير لديه. وقد تم تحقيق مستوى عالٍ من المسؤولية المجتمعية من خلال:

- الدور القيادي الذي أدّاه المتطوّعون المندفعون من المجتمع المحلي،
- الوقت التي تم قضاؤه لإجراء تحليلٍ معمّق للسياق المحلي باستخدام الأساليب التشاركية،
- إعداد خطة عمل بقيادة المجتمع المحلي تستند إلى الأولويات المجتمعية في مجال حماية الطفل،
- تنفيذ هذه الخطة بصورةٍ شاملة بالاستعانة بالقدرات والموارد المحلية،
- التأمل المجتمعي المتواصل من خلال جلسات الحوار الشاملة حول التقدم المحرز والنتائج المحققة في حياة الأطفال.[43]

أسئلة إرشادية للملخصات والمناقشة:

تعزيز حماية الطفل بما يتماشى مع السياق المحلي وتحت مسؤولية المجتمع المحلي

كيف أدّت الجهود الرامية إلى تحسين فهم خصائص السياق المحلي والتكيف معها، بما في ذلك الإصغاء والتأمل مع المجتمع المحلي، إلى تحقيق نتائج أفضل في مجال حماية الطفل؟

ما هو الدور الذي يمكن أن يؤديه القطاع الخاص المحلي والوطني والمؤسسات الأكاديمية في التدخلات الرامية إلى حماية الطفل في السياقات الإنسانية والهشة؟

تعزيز الأنظمة المحلية، بما في ذلك الجهات الفاعلة المحلية، في مجال حماية الطفل في العمل الإنساني والاستثمار في القيادة المحلية

يمكن لتعزيز القوة العاملة في مجال حماية الطفل من خلال نهجٍ مبني على تعزيز القدرات أن يضع أساسًا للإجراءات ذات الصلة بالسياق المحلي

تتطلب حماية الأطفال القيام باستثمارٍ ملحوظ في الأفراد والأنظمة على جميع مستويات البيئة الاجتماعية المحيطة بهم. ويشمل ذلك بناء قوة عاملة معنية بحماية الطفل تكون كفوءةً ومدعومةً جيدًا ومراعيةً للمبادئ ذات الصلة. فيمكن في بعض السياقات الإنسانية أن يؤدي إجهاد الأزمة، إلى جانب تنامي الاحتياجات، إلى إرباك المجتمع المحلي والجهات الفاعلة المحلية والوطنية، ما يحدّ بالتالي من قدرتهم على معالجة المخاطر المرتبطة بحماية الطفل والتخفيف من قابلية التعرض للأذى. وينطوي تعزيز أنظمة حماية الطفل على تعزيز القدرات ومشاركتها وإشراك المجتمع المحلي والجهات الفاعلة المحلية والوطنية.

في ظل النقص الذي يشهده العالم في القوة العاملة الماهرة في مجال الخدمات الاجتماعية، أصبح من الضروري أكثر من أي وقتٍ مضى أن نستثمر في هذه القوة العاملة في سياقات الصراعات والأزمات حيث تتفاقم الحاجة إلى حماية الأطفال بصورةٍ ملحوظة.[44] إلا أن افتراض أن طواقم العمل المحلية تفتقر إلى القدرات اللازمة للقيام بهذه المهام قد يؤدي إلى الاستخفاف بقيمة المهارات والكفاءات المحلية وعدم الاعتراف بها.[45] وغالبًا ما تؤدي هذه السردية إلى تركيز جهود التوطين بصورةٍ غير متكافئة على *«بناء القدرات»* بدلًا من اعتماد نهج مشاركة القدرات الذي يسهّل نقل قدرٍ أكبر من السلطة.[46] وفي هذا السياق، لا بدّ من اعتماد نهجٍ متوازن يعترف بقيمة الخبرات والمعارف المحلية ويستثمر فيها، ويعالج في الموازاة الفجوات في الموارد والتدريبات من أجل دعم أنظمة حماية الطفل المستدامة والفعالة كما المنظمات المحلية التي تدعم هذه الأنظمة.

وعلى الشراكات العادلة الرامية إلى مشاركة المعارف وتبادل القدرات بين المجتمع المحلي والمنظمات والسلطات المحلية والوطنية والجهات الفاعلة الدولية أن تكون متبادلةً وأن تركز على تحقيق التكامل.[47] وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن المجتمعات المحلية والمنظمات والسلطات المحلية والوطنية المتأثرة بالأزمات تمتلك أساسًا المهارات والمعارف والقدرات اللازمة للتكيّف مع الأزمات والاستجابة لها والتعافي منها.[48] ولذلك من الضروري الاستناد إلى مواطن القوة الفريدة التي تتمتع بها المجتمعات المحلية والجهات الفاعلة المحلية والوطنية والخبرات السياقية لديها في السياقات المختلفة من أجل ضمان تنفيذ استجابات إنسانية مستدامة وفعالة.
هذا وتكتسي الملاءمة والحساسية الثقافية ومراعاة خصائص السياق المحلي أهميةً محوريةً في مجال حماية الطفل. فتكون المنظمات المجتمعية والمحلية والوطنية المندمجة بصورةٍ جيدة في المجتمع المحلي مؤهلةً بشكلٍ أفضل لتطوير وتنفيذ نهج أكثر صلةً بالثقافة المحلية للوقاية من المخاطر المرتبطة بحماية الطفل والاستجابة لها. ويعزز ذلك في نهاية المطاف مدى ملاءمة الاستجابة الإنسانية وفعاليتها.[49] وعليه، يمكن لبناء شراكاتٍ عادلة بين جميع الجهات الفاعلة الإنسانية، بما في ذلك المجتمعات المحلية، إلى جانب عمليات

التحليل المعمّقة للسياقات المحلية، أن يضع أساسًا للإجراءات المراعية للسياق المحلي التي تعزز القدرات المحلية القائمة بدلًا من إضعافها.

أسئلة إرشادية للملخصات والمناقشة:

تعزيز الأنظمة والجهات الفاعلة المحلية لحماية الطفل، بما في ذلك القيادة

كيف يمكننا تسهيل بناء المزيد من الشراكات العادلة بهدف تعزيز (أو دعم) الجهات الفاعلة المحلية في مجال حماية الطفل في السياقات الإنسانية ونقل السلطة إليها؟

كيف يمكن لاعتماد نهج «من الألف إلى الياء» إزاء حماية الطفل أن يضمن تنفيذ الاستجابات في الوقت المناسب وبصورةٍ فعالة؟ وكيف شغلت المجتمعات المحلية والحكومات والمنظمات المحلية حتى الآن دور المستجيب الأول في مجال حماية الطفل خلال الأزمات؟

كيف أدى تعزيز أنظمة حماية الطفل المحلية والوطنية إلى تحقيق نتائج أقوى في مجال حماية الطفل خلال الأزمات وإلى بناء أنظمة أكثر متانةً واستدامةً في مرحلة ما بعد الأزمة؟

إلى أي مدى تعمل الجهات المعنية بحماية الطفل على إشراك جهاتٍ فاعلة محلية ووطنية متنوعة، بما في ذلك المجموعات التي يقودها الأطفال والنساء، أو تلك التي تمثل أو تخضع لقيادة المجموعات المعرضة للأذى والمستبعدة في غالب الأحيان، على غرار الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة واللاجئين والأفراد المنتمين إلى مجتمع الميم الموسّع؟

قد يطرح عدم التوازن في السلطة والإرث الاستعماري تحدٍ يعيق تحقيق التقدّم نحو حماية الطفل من الألف إلى الياء وقد يقتضي المزيد من المعالجة

إنّ النظام الإنساني غير عادلٍ في جوهره، إذ يقع معظم الموارد والقرارات في يد الجهات المانحة وبعض الوكالات المنفّذة (أبرزها منظمة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية)، وليس في يد الفئات المتأثرة. ويعمل النظام ضمن نموذج أعمالٍ إنساني غالبًا ما يشدد على الاختصاصات التنظيمية الفردية بدلًا من الأثر الجماعي المحقق، ويحفّز المنافسة بين المنظمات بدلًا من التعاون، ويعطي الأولوية للاستمرارية الذاتية للجهات الفاعلة الدولية بدلًا من خطط الخروج المستدامة والمسؤولة.[50] ويحدّ نظامٌ كهذا المساحة المتاحة لتحليل السياق والتعاون الأساسيين في مجال حماية الطفل.

وتشمل التحديات الأخرى التي يطرحها هذا النظام العنصرية الهيكلية.[51] أضف إليها التاريخ والإرث الاستعماري والاستعماري الجديد اللذين يطبعان العمل الإنساني. فغالبًا ما ينعكس هذا الإرث في تفسير التقدّم المحرز من منظور أوروبي، وتفضيل المعارف والحلول النابعة من الغرب،[52] والرؤية اللاسياسية والمحايدة تاريخيًا وجغرافيًا للمساعدة، وحتى استخدام مصطلح «المساعدة» نفسه.[53] هذا وغالبًا ما لا يزال يتم التغاضي عن الفهم السياقي والكفاءة الثقافية في مجال المساعدة الإنسانية.[54] وغالبًا ما تستند التدخلات إلى نهجٍ تم تطويرها في عالم الأقلية ومن ثمّ ترجمتها إلى اللغات المحلية، وتفتقر أحيانًا إلى الكفاءة الثقافية المتينة[55] أو إلى إدماج معارف السكان المحليين والأصليين فيها. وفي قطاع حماية الطفل في العمل الإنساني على وجه الخصوص، تم بذل الجهود لتعديل الأدوات العالمية بحسب السياق المحلي[56] واعتماد نهجٍ استشارية. فعلى سبيل المثال، يشدد إطار الوقاية الأولية لحماية الطفل في العمل الإنساني على التحليل التشاركي للمخاطر وعوامل الحماية ضمن المجتمعات المحلية من خلال إشراك الأطفال والأسر وأعضاء المجتمع المحلي من أجل إعداد برامج تراعي المجتمع المحلي[57]. إلا أنه في ظل نظامٍ غير مصمم في جوهره لإعطاء الأولوية للمعارف والمساهمات المحلية، قد يكون الأثر الذي تحققه هذه الجهود محدودًا من حيث تغيير أساليب العمل في المجال الإنساني.

وقد برزت في العقد الأخير التزاماتٌ واسعة النطاق بين المؤسسات الإنسانية لتعزيز التوطين وإنهاء الاستعمار في العمل التنموي والإنساني. وتشمل بعض الالتزامات التأمّل في الإرث العنصري والاستعماري والإمبريالي في العمل الإنساني؛[58] وإعادة تقييم عمليات إنتاج المعرفة؛ وإعادة توجيه التمويل الدولي نحو المنظمات المحلية والوطنية؛[59] وتعزيز المسؤولية والقيادة المحليتين في الاستجابات؛[60] وزيادة تأثير المنظمات المحلية والوطنية على عمليات اتخاذ القرارات التي قد تؤثر عليها.[61] إلا أنه لا يزال يجب نقل المزيد من السلطة والموارد والقيادة إلى الجهات الفاعلة المحلية والوطنية، بما في ذلك الأطفال ومجتمعاتهم بما يتماشى مع إنهاء الاستعمار في القطاع بصورةٍ تعزز المبادئ الإنسانية والشراكات الإنسانية المبنية على المبادئ.[62]

أمثلة عن جهود مشاركة القدرات في تحالف حماية الطفل في العمل الإنساني

يعطي التحالف الأولوية الاستراتيجية للتوطين، رغبةً منه بتوسيع فرص مشاركة الدروس والمعارف والخبرات وتبادلها وعرضها مع مجموعةٍ واسعة من الجهات الفاعلة في قطاع حماية الطفل. وقد أحرز التحالف تقدمًا نحو تحقيق هذا الهدف من خلال المبادرات الأخيرة التي نفذها، ومنها سلسلة الندوات عبر الإنترنت باللغة الفرنسية التي شارك في إعدادها وقيادتها عددٌ من المنظمات غير الحكومية المحلية.

فقد تعاونت مجموعة عمل التعلم والتنمية التابعة للتحالف في عام 2024 مع عدد من المنظمات غير الحكومية ذات القيادة المحلية في إعداد وتنظيم سلسلة من الندوات عبر الإنترنت باللغة الفرنسية حول برامج حماية الطفل في أفريقيا الغربية والوسطى. وقد وفرت هذه السلسلة منصةً فريدةً للنظر في الإنجازات والتحديات الأخيرة التي تشهدها المنطقة، وفي الموازاة تقديم مرئياتٍ قيّمة حول البرامج الجارية. وتم تقديم الندوات باللغة الفرنسية بالكامل، وهدفت إلى تعزيز النقاش والتعاون المجديين بين المشاركين. وتم تحديد المواضيع المتناولة فيها بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية المحلية التي تولت قيادة المحتوى المعروض.

تشكّل الشراكات العادلة عاملًا أساسيًا لتغيير موازين السلطة وتمكين استجابة أكثر استدامةً وفعاليةً من حيث التكلفة وملاءمةً للسياق المحلي لحماية الطفل

تقع على عاتق جميع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني مسؤولية تعزيز ونمذجة ومراقبة الشراكات المبنية على المبادئ بين المنظمات والوكالات المحلية والوطنية والدولية، على أن تكون هذه الشراكات متساويةً وشفافةً وموجهةً نحو تحقيق النتائج ومسؤولةً ومتكاملةً وطويلة الأمد بما يتماشى مع مبادئ الشراكة المعتمدة.[63] وتشكّل المشاركة المتساوية للجهات الفاعلة المجتمعية والمحلية والوطنية عاملًا أساسيًا في تعزيز المساءلة من جانب الفئات المتأثرة وفي ضمان ملاءمة تدخلات المساعدة والحماية.[64] إلا أن بناء الشراكات غالبًا ما يأتي كردّ فعلٍ يطبعه إلحاح العمل الإنساني والتفاعلات غير المخطط لها التي تستغرق وقتًا ملحوظًا وموارد جمّة وتفتقر إلى النهج المنهجية.[65]

هذا وتشترط الشراكات العادلة أن تحدد كافة الجهات الفاعلة الإنسانية القيمة التي تضيفها وأن تعمل على أساس التكامل. وعلى الجهات الفاعلة الدولية أن تدعم الشركاء المحليين والوطنيين بناءً على الطلب، وليس العرض، من خلال الشراكات طويلة الأمد والمصممة بحسب احتياجات الشركاء.[66] ويتم في هذا النوع من الشراكات التعامل مع الجهات الفاعلة المجتمعية والمحلية والوطنية على أنها جهاتٌ شريكة نظيرة. وفي هذا السياق، تحدد الاتفاقيات أدوار ومسؤوليات الطرفين بوضوح. وتتم مشاركة المخاطر[67] وتحديد التدابير التخفيفية ذات الصلة، بما فيها التدابير الوقائية، بصورةٍ متبادلة.[68] وتنطوي هذه الشراكات أيضًا على تسليم دفة القيادة إلى المنظمات المجتمعية والمحلية والوطنية في مجال تحديد الأولويات استجابةً للاحتياجات والأولويات والأفكار والحلول المرصودة في مجتمعاتها، كما في مجال تصميم الأنشطة وتنفيذ المشاريع وتقييم النتائج.[69]

بالإضافة إلى ذلك، قد تشمل الشراكة العادلة المبنية على المبادئ توفير الدعم لبناء القدرات المحلية ومشاركتها، ولجهود الوقاية، والجاهزية، والاعتراف بدور الجهات المحلية والوطنية المتلقية للمنح كجهاتٍ شريكة نظيرة، وليس كجهاتٍ منفذة فحسب.[70] ويسعى هذا النهج إلى الحد من الحالات التي تعمل فيها الوكالات أو الشركات الوسيطة كبدائل للمنظمات المحلية. فغالبًا ما تنطوي هذه الممارسات على التعامل مع المنظمات المحلية على أنها جهات متعاقدة من الباطن أو موظفة، وبالتالي السيطرة على تخصيص التمويل وإقصاء هذه المنظمات من التعاون المباشر مع الجهات المانحة.[71]

أسئلة إرشادية للملخصات والمناقشة:

تعزيز الأنظمة والجهات الفاعلة المحلية لحماية الطفل، بما في ذلك القيادة

ما هو الأثر المحقق من تولي المجتمع المحلي و/أو المنظمات المحلية مسؤولية العمل على حماية الطفل وقيادته، بما في ذلك في مجال استدامة النتائج الإيجابية؟

كيف تمكّنّا أو يمكننا في المستقبل أن نربط بين الساحتين المحلية والعالمية لتعزيز نتائج حماية الطفل؟

كيف تتم ترجمة مفهوم «المحلي قدر المستطاع والدولي عند الاقتضاء» في العمل على حماية الطفل في السياقات الإنسانية؟ فعلى سبيل المثال، يشير مبدأ «تفريع السلطة» إلى اتخاذ القرارات على المستوى الأقرب إلى مكان تنفيذها.

إنّ نماذج التمويل الإنساني والاستثمارات في الجهات الفاعلة المحلية لا تمكّن حماية الطفل من الألف إلى الياء في الوقت الحالي

يشكّل التمويل عالي الجودة والقابل للتنبؤ ومتعدد السنوات والمرن عاملًا أساسيًا لتنفيذ الوكالات النهج المراعية للسياقات المحلية، والتي تنطوي على مستوياتٍ أعلى من المسؤولية أو القيادة في المجتمع المحلي. هذا ويتطلب إجراء تحليلات السياقات والحفاظ على التواصل المستمر مع المجتمعات المحلية استثمار الوقت كونه عمليةً تكرارية. ولا بدّ من تكييف التمويل الإنساني لتحسين جودته. بالإضافة إلى ذلك، يشكّل تنويع قاعدة الجهات المانحة لحماية الطفل في السياقات الإنسانية أولويةً ملحّة.

ومن أجل تمكين المزيد من التنفيذ من الألف إلى الياء، وضمان تحقيق تدخلاتٍ مستدامة، من الضروري بناء الأدلة حول النتائج المحققة من الاستثمارات في القدرات المؤسسية لدى المنظمات المحلية والوطنية المعنية بحماية الطفل، على غرار تلك المدعومة في مجال المسؤولية العالمية عن حماية الطفل.[72] ويجب أن يترافق ذلك مع إطلاق التجارب ومشاركة الدروس المستفادة حول نماذج التمويل المعدّلة بحسب السياق المحلي، كما هو مبيّن أدناه.

لا يزال التمويل الإنساني مركّزًا بين عددٍ محدود من الوكالات والمنظمات غير الحكومية الدولية،[73] في حين تبقى نسبة التمويل المباشر الموجه نحو المنظمات المحلية والوطنية ضئيلة.[74] ومع تخفيض الحكومات المانحة ميزانياتها في عام 2025 وما بعده في ظل تراجُع الموارد،[75] يمكن لإعادة توجيه التمويل من الهيكليات الوسيطة الدولية إلى تلك المحلية أن تدعم فعالية البرامج من حيث التكلفة،[76،77] وكفاءة الاستجابة الإنسانية ككل من حيث التكلفة.[78]

وعلى نماذج التمويل المعدّلة بحسب السياق المحلي أن تتضمّن أيضًا زيادة التمويل المخصص مباشرةً إلى منظمات المجتمع المدني المحلية (مراجعة دراسات الحالة أدناه). ويمكن لعمليات تقديم الطلب المبسّطة التي تراعي التنوّع اللغوي، والمنح طويلة الأمد، ونماذج التمويل المرنة، والجهود التعاونية من جانب الجهات المانحة، والشراكات المتساوية بين الجهات المانحة وتلك المتلقية للمنح أن تشكّل استراتيجياتٍ فعالة لتوطين التمويل.[79]

دراسات حالة: الأطر الابتكارية لتمويل حماية الطفل من أجل بناء الشراكات المتساوية وتغيير موازين السلطة في السياقات الإنسانية والهشة

1. **برنامج RECARGA التابع لمنظمة الصندوق العالمي للأطفال (GCF)** هو مشروع تمويلي تعاوني يدعم مجموعةً من 12 منظمةً للمجتمع المدني في غواتيمالا وهندوراس من خلال التمويل السنوي المرن، بما في ذلك التمويل الرامي إلى تدعيم المؤسسات.[80] ويركز الصندوق على ضرورة توفير التمويل المرن، وخصوصًا من خلال الاستثمارات متعددة السنوات، إذ يسمح بالقيام باستثمارٍ أكثر شمولًا على المدى البعيد. ويعترف الصندوق بأن القادة المحليين يتمتعون بالفهم الأمثل للتحديات والتعقيدات التي تواجهها مجتمعاتهم، وبأنه من أجل تعزيز القيادة المحلية بصورةٍ فعالة، يتعين على الجهات الممولة الاستفسار عن احتياجاتهم ودعم جداول أعمالهم.[81]

2. **الشبكة العالمية للاجئين الشباب (GRYN)**[82] هي شبكة عالمية للقادة اللاجئين الشباب تأسست بدعمٍ من لجنة المرأة اللاجئة (WRC) والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، وهي تدعم المنظمات التي يقودها اللاجئون الشباب من خلال تعزيز القدرات وتقديم فرص بناء العلاقات والمناصرة، فضلًا عن توفير التمويل وتعزيز القدرات بهدف تعزيز الاستجابات ذات الصلة بحماية الطفل في إطار المبادرات التي يقودها الشباب.[83] وفي عامَي 2022 و2023، موّلت الشبكة 22 منظمةً يقودها اللاجئون الشباب في إطار 41 مشروعًا تباعًا بقيمة إجمالية بلغت 170 ألف دولار في أكثر من 15 بلدًا من عالم الأغلبية بدعمٍ من لجنة المرأة اللاجئة. ويعمل بعض التدخلات في مجال حماية الطفل على إشراك الأطفال والشباب في الأنشطة الرياضية كوسيلةٍ لتعزيز التماسك والإدماج الاجتماعيين (اتحاد Union Sportive des Jeunes Réfugiés الرياضي في المغرب)؛ ودعم اللاجئين الشباب الذين يتعايشون مع الإعاقات لمساعدتهم على تحقيق الاكتفاء الذاتي (مؤسسة Kalobeyei Umoja في كامبالا في أوغندا)؛ وتمكين التوعية بالحقوق المرتبطة بالصحة الجنسية والإنجابية (مبادرة MonyQadow في كاكوما وداداب ونيروبي في كينيا) وتقديم الإرشاد في مجال ريادة الأعمال والتجارة إلى جانب المشورة في مجال الصحة العقلية لدعم الأمهات المراهقات اللواتي لديهن أطفال صغار (مبادرة MonyQadow في كاكوما وداداب ونيروبي في كينيا).[84]

أسئلة إرشادية للملخصات والمناقشة:

تعزيز الأنظمة المحلية لحماية الطفل، بما في ذلك التعاون مع القطاع الخاص

ما هو دور القطاع الخاص والشركات المحلية كجهاتٍ ممولّة محتملة للمنظمات المحلية والوطنية وللتحوّل وكجهاتٍ شريكة في حماية الأطفال في جهة الأزمات والصراعات؟

ما هو دور القطاع الخاص والشركات المحلية في الوقاية من المخاطر ذات الصلة بحماية الطفل والاستجابة لها؟

كيف يمكن للقطاع الإنساني أن يحقق الاستفادة الأمثل من منافع توطين التمويل، على غرار الفعالية من حيث التكلفة، وفي الوقت نفسه أن يخفف من المخاطر والتحديات ذات الصلة (بما في ذلك الفساد والاحتيال والقدرة غير الكافية لدى المنظمات الأصغر حجمًا على إدارة المنح الكبيرة) من أجل تحويل التوطين إلى واقع ملموس؟

تعزيز مشاركة الأطفال والمجتمع المحلي في جهود حماية الطفل بهدف تسهيل آليات المساءلة

إنّ النُهُج من الألف إلى الياء، بما في ذلك مشاركة الأطفال، تسمح بتأمين الحماية عالية الجودة والخاضعة للمساءلة للطفل

من الضروري في السياقات الإنسانية أن يتم تضمين حقوق الأطفال وآرائهم وحاجاتهم للحماية وقدراتهم على مستوى دورة البرنامج كاملةً،[85] بما في ذلك من خلال الاستشارات وآليات تقديم الملاحظات الصديقة للأطفال. فيشكّل حق الأطفال في المشاركة المبني على حقهم في أن يُسمع صوتهم وأن تُعطى آراؤهم الأهمية المناسبة في عملية اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم، أحدَ المبادئ التوجيهية الأساسية لاتفاقية حقوق الطفل.[86] يمكن تصنيف نماذج المشاركة على مقياسٍ أحادي الاتجاه على أساس مستوى أهميتها وتأثيرها، إذ تتراوح بين نماذج «عدم المشاركة» التي تتسم بالخداع والإشراك الرمزي،[87] والنماذج الاستشارية (حيث يطلب الراشدون الحصول على رأي الأطفال) والنماذج التعاونية (التي تتخذ شكل شراكةٍ بمبادرة من الراشدين) وصولًا إلى النماذج التي يقودها الأطفال (حيث يبادر الأطفال بالأنشطة ويشاركون في عملية اتخاذ القرار).[88] ومن أجل الحفاظ على الجدوى والأخلاقية، يجب أن تكون المشاركة شفافةً وتثقيفيةً وطوعيةً ومحترمةً ومهمةً بالنسبة للأطفال وصديقةً للأطفال وشاملةً ومدعومةً بميسّرين مدرَّبين وحساسةً للمخاطر وتتّسم بالمساءلة.[89] وعلى المنظمات من جهتها أن تضمن نقل آراء الأطفال إلى صناع القرار والنظر فيها بجدية والعمل بها متى كان ذلك ملائمًا،[90] مع إرساء حلقة لتقديم الملاحظات.

دراسة حالة: جهود المناصرة ذات القيادة المحلية وتحت مسؤولية المجتمع المحلي من أجل مكافحة تجنيد الأطفال في كولومبيا

يضم *التحالف ضد تجنيد الأطفال والشباب في الصراعات المسلحة في كولومبيا* (COALICO) تسع منظمات غير حكومية وطنية ودولية،[91] ويساهم في معالجة والوقاية من استغلال الأطفال والشباب وتجنيدهم وإشراكهم في الصراع المسلح في كولومبيا. ويتم تحقيق ذلك من خلال الأبحاث والمراقبة، وإتاحة وصول الضحايا إلى العدالة، وتعزيز قدرات وشبكات الحماية، ومناصرة تغيير السياسات.[92] ويتعاون التحالف مع مجموعةٍ واسعة من الجهات الفاعلة المحلية، بما في ذلك المجتمعات المحلية، والمسؤولين السياسيين من مختلف المستويات، والجمهور العام، والمجتمع الدولي.[93] ويربط التحالف التدخلات المجتمعية بالعمليات السياسية الأوسع نطاقًا مثل مناصرة منح الأولوية لحقوق الطفل في المفاوضات من أجل تنفيذ اتفاقية السلام في كولومبيا.[94] ويشمل ذلك المشاركة المجدية للأطفال والشباب في عمليات اتخاذ القرار رفيعة المستوى ضمن مفاوضات عملية السلام.[95] وقد شكّل توطين الإجراءات التي يتخذها التحالف - أي المشاركة المجدية للأطفال والشباب، والحوار المتواصل مع المجتمعات المحلية، ومشاركة المجتمعات المحلية في جهود الوقاية، وتدابير الإدماج وإعادة الإدماج الاجتماعي، وإشراك القادة المحليين في عملية اتخاذ القرار - عاملًا رئيسيًا في استدامة الجهود القائمة وفي ضمان مراعاة التدخلات للمعارف والمهارات المحلية وتحسين الفعالية.

لا تقتصر المساءلة لصالح الأطفال على مشاركتهم فحسب. فيشكّل إغلاق حلقة تقديم الملاحظات في الوقت المناسب مع الأطفال والأسر الذين قدموا المدخلات أحد الأوجه الأكثر صعوبةً وإنما أيضًا أهميةً في عملية المساءلة.[96] فتشمل عملية المساءلة هذه تعزيز قدرة الأطفال على الصمود والتصرف، وتغيير موازين السلطة، وتسهيل الآليات والعمليات التي تمكّن الأطفال من المساءلة.[97] وقد يكون العمل الوثيق مع المجتمع المحلي والمنظمات المحلية والوطنية، بما في ذلك المنظمات التي يقودها الأطفال والشباب، فعالًا من حيث تجاوز مجرد مشاركة المعلومات والانتقال إلى وضع أنظمة مؤثرة ومناسبة للسياق المحلي. فيمكن للأطفال من خلال هذه الأنظمة أن يتعاونوا مع الراشدين في عملية اتخاذ القرار وأن يحسّنوا الخدمات المقدمة من خلال تعزيز الممارسات والآليات القائمة.[98]

تساهم الخطوات الإيجابية لتوطين التنسيق بشأن حماية الطفل في تعزيز المساءلة لصالح الأطفال وأسرهم بصورةٍ أكبر

يشمل تحقيق مبدأ تفريع السلطة، حيث يتم اتخاذ القرارات على أقرب مستوى ممكن من الفئات والمجتمعات المتأثرة،[99] الاعتراف بالأطفال والمراهقين كأشخاصٍ قادرين على حماية أنفسهم وكمساهمين في أعمال الحماية. ويشمل أيضًا الاستثمار في تسخير هذه المساهمات لتحسين جودة الاستجابات. ويشكّل تعزيز آليات التنسيق والاستجابات، بما في ذلك القيادة المحلية، عاملًا أساسيًا للتوصل إلى النهج المعدّلة بحسب السياق المحلي وتحقيق المساءلة. هذا ويمكن للجهات الفاعلة ضمن أنظمة حماية الطفل أن تحسّن آليات المساءلة من خلال ضمان ملاءمتها للسياق المحلي وشمولها. ويمكنها في بعض السياقات أن تساهم أيضًا في تعزيز الثقة بين المجتمعات المحلية ومقدمي الخدمات.[100]

يتألف أكثر من 50% من عضوية العديد من مجموعات التنسيق في قطاع حماية الطفل من الجهات الفاعلة المحلية والوطنية. وتساهم القيادة المشتركة ضمن مجموعات بين الجهات الفاعلة الدولية والمحلية والوطنية في تعزيز المشاركة وزيادة تمثيل أصحاب المصلحة المتنوعين وتحسين نتائج التنسيق.[101] وتقع على عاتق منسقي المجموعات مسؤولية تعزيز الشراكات المبنية على المبادئ ونمذجتها ومراقبتها، والسعي إلى تمثيل الأعراق والفئات العمرية والإعاقات والميول الجنسية والهويات الجندرية المتنوعة.[102] هذا ويتعين على الجهات الفاعلة المجتمعية والمحلية والوطنية أن تشارك في عملية التنسيق باعتبارها صانعة قرار للحرص على تحقيق المساءلة لصالح الفئات المتأثرة وضمان تنفيذ الاستجابة الإنسانية الملائمة والفعالة والكفوءة في الوقت المناسب. كما أنه يتوجب عليها استشارة الأطفال والمجتمعات المحلية المتأثرين في الإجراءات التي تتخذها.[103]

دراسة حالة: ملاحظات الأطفال حول المساءلة في مجال حماية الطفل

في إطار تشاوراتٍ أجريت بين المكاتب الميدانية لمنظمة الرؤية العالمية الدولية (WVI) والأطفال الذين يعيشون في سياقاتٍ نامية وإنسانية، قدّم العديد من الأطفال ملاحظات مفصلة حول الطريقة التي يرغبون أن تواصل المنظمة فيها تعزيز آليات الإبلاغ والإحالة ليستعين بها الأطفال عندما يتعرضون لانتهاكاتٍ لمبادئ حماية الطفل أو يشهدون عليها.[104] وقد شملت اقتراحاتهم التوعية وبناء المساحات الآمنة للأطفال وتعزيز أنظمة الإحالة والاستجابة في مجال حماية الطفل. وقد أشاروا إلى ضرورة أن تكون هذه الآليات صديقةً للأطفال بشكلٍ أكبر وأن تستخدم أساليب متنوعة ومنسقة ليبلّغ من خلالها الطفل عن هذه الحالات بحسب وضعه ومدى راحته للإبلاغ. واعتبر الأطفال أيضًا أن وجود هذه الآليات لا يكفي بحد ذاته، إذ يجب بذل جهودٍ متعمّدة لتعريف الأطفال وأولياء الأمور إليها وتدريبهم على استخدامها بصورةٍ فعالة. وقد يشمل ذلك كيفية استخدام آليات الإحالة، وكيفية حماية الآخرين والمدافعة عن الأقران والحفاظ على السلامة عبر الإنترنت. وذكر الأطفال أيضًا في إطار هذه الاستشارات أن المشاركة قد ساعدتهم على حماية أنفسهم والآخرين من العنف بصورةٍ أفضل.

أسئلة إرشادية للملخصات والمناقشة:

إشراك الأطفال والمجتمع المحلي في دورات المشاريع بهدف تسهيل تطبيق آليات المساءلة

كيف قاد الأطفال والمجتمعات المحلية والجهات الفاعلة المحلية والوطنية جهود المناصرة من أجل حماية الأطفال وتعاونوا فيها؟

ما هي الموارد أو الإجراءات اللازمة لإشراك الأطفال والمجتمع المحلي في دورات المشاريع بهدف تسهيل آليات المساءلة لصالح الأطفال؟

كيف تشارك الجهات الفاعلة في قطاع حماية الطفل وغيره من القطاعات في قيادة الأطفال والمجتمعات المحلية والجهات الفاعلة المحلية لبرامج حماية الطفل وتدعمها؟

الملاحظات الختامية

[1] https://alnap.cdn.ngo/media/documents/HARNESSING_EVIDENCE_AND_LEARNING_FOR_PEOPLE-CENTRED_HUMANITARIAN_ACTION_s9E0zrc.pdf
[2] https://alliancecpha.org/en/annual-meeting-2024/background-paper
[3] الصفحة 165. https://alliancecpha.org/sites/default/files/technical/attachments/cpms_2019_final_en.pdf
[4] الصفحات 40 و79 و135 و194. https://alliancecpha.org/sites/default/files/technical/attachments/cpms_2019_final_en.pdf
[5] الصفحة 36. https://alliancecpha.org/sites/default/files/technical/attachments/cpms_2019_final_en.pdf
[6] الصفحة 323. https://doi.org/10.1016/j.chiabu.2015.04.006
[7] الصفحات 10 إلى 12. https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0145213415001246?via%3Dihub
[8] الصفحة 11. https://shop.icrc.org/professional-standards-for-protection-work.html?___store=en
[9] الصفحة 3. https://resourcecentre.savethechildren.net/pdf/basic_requirements-english-final.pdf/
[10] الصفحات 40 و79 و135 و194. https://alliancecpha.org/sites/default/files/technical/attachments/cpms_2019_final_en.pdf
[11] الصفحة 3. https://interagencystandingcommittee.org/sites/default/files/2024-07/IASC%20Discussion%20Paper_AAP%20Localisation%20Nexus%20links%20and%20opportunities_28_June_2024.pdf
[12] من خلال مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (بما في ذلك مجال المسؤولية عن حماية الطفل) في حالات النزوح الداخلي و المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للتنسيق في سياقات اللجوء.
[13] https://interagencystandingcommittee.org/grand-bargain
[14] https://charter4change.org/
[15] https://pledgeforchange2030.org/pledges/
[16] https://rightscolab.org/ringo/
[17] https://alliancecpha.org/en/alliance-strategy-2021-2025
المجموعة الاستشارية بشأن التوطين التابعة لتحالف حماية الطفل في العمل الإنساني - الاختصاصات (وثيقة داخلية).
[19] الصفحة 35. https://alliancecpha.org/en/alliance-strategy-2021-2025
[20] الصفحة 3. https://alliancecpha.org/sites/default/files/technical/attachments/Theory%20of%20Change_CCP.pdf
[21] الصفحة 11. https://alliancecpha.org/sites/default/files/technical/attachments/wessells_-_community_child_protection_guide_final_full_1_0.pdf
[22] الصفحة 4. https://alliancecpha.org/sites/default/files/technical/attachments/Theory%20of%20Change_CCP.pdf
[23] https://alliancecpha.org/sites/default/files/technical/attachments/Theory%20of%20Change_CCP.pdf
[24] https://bettercarenetwork.org/library/social-welfare-systems/child-care-and-protection-system-reforms/child-protection-system-strengthening-framework-for-action
[25] الصفحة 10 من التقرير الكامل. https://interagencystandingcommittee.org/operational-response/iasc-guidance-strengthening-participation-representation-and-leadership-local-and-national-actors
[26] https://interagencystandingcommittee.org/sites/default/files/migrated/2021-12/Principles%20of%20Partnership%20%28by%20Global%20Humanitarian%20Platform%29.pdf
[27] الصفحات 20 إلى 33. https://resourcecentre.savethechildren.net/document/time-decolonize-aid/
[28] الصفحات 12 إلى 15. https://odi.org/en/publications/interrogating-the-evidence-base-on-humanitarian-localisation-a-literature-study/
[29] https://interagencystandingcommittee.org/iasc-task-force-2-accountability-affected-people/iasc-discussion-paper-exploring-linkages-between-aap-localisation-and-hdp-nexus
[30] https://www.preventionweb.net/files/59895_localisationinpracticefullreportv4.pdf
[31] https://www.icvanetwork.org/uploads/2021/08/Unpacking-Localization-ICVA-HLA.pdf
[32] الصفحات 3 إلى 12. https://static1.squarespace.com/static/5fc4fd249698b02c7f3acfe9/t/6011621dba655709b8342a4c/1611751983166/LMPF+Final_2019.pdf
[33] الصفحة 6. https://interagencystandingcommittee.org/iasc-task-force-2-accountability-affected-people/iasc-discussion-paper-exploring-linkages-between-aap-localisation-and-hdp-nexus

[34] الصفحات 9 إلى 11. https://www.preventionweb.net/files/59895_localisationinpracticefullreportv4.pdf
[35] الصفحات 8 و11 و13 و15. https://resourcecentre.savethechildren.net/pdf/Wessells-2015-JCAN.pdf/
[36] الصفحة 11. https://alliancecpha.org/sites/default/files/technical/attachments/wessells_-_community_child_protection_guide_final_full_1_0.pdf
[37] الصفحة 9. https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0145213415001246
[38] الصفحة 36. https://alliancecpha.org/sites/default/files/technical/attachments/cpms_2019_final_en.pdf
[39] الصفحة 190. https://alliancecpha.org/sites/default/files/technical/attachments/cpms_2019_final_en.pdf
[40] https://www.youtube.com/watch?v=w1NZ2taWNbE
[41] https://humanitarianaction.info/article/participation-local-and-national-actors-humanitarian-coordination-structures
[42] https://www.warchild.net/intervention-seeds/
[43] https://www.youtube.com/watch?v=OuBsZS55NAI
[44] الصفحتان 15 و16. https://policy-practice.oxfam.org/resources/missed-opportunities-the-case-for-strengthening-national-and-local-partnership-302657/
[45] الصفحة 13. https://static1.squarespace.com/static/5fc4fd249698b02c7f3acfe9/t/646b304d62e8505fbc8f3101/1684746327776/XO017+NEAR+Policy+Note.pdf
[46] الصفحة 20. https://humanitarianadvisorygroup.org/wp-content/uploads/2022/08/HAG-HH2-PPLL-platform-paper_.pdf
[47] الصفحة 4. https://globalprotectioncluster.org/sites/default/files/2022-12/localization-humanitarian-action-toolkit-pilot-version.pdf
[48] https://handbook.hspstandards.org/en/sphere/#ch002_002_005 (1 Commitment)
[49] الصفحتان 4 و35. https://globalprotectioncluster.org/sites/default/files/2022-12/localization-humanitarian-action-toolkit-pilot-version.pdf
[50] الصفحة 2. https://interagencystandingcommittee.org/iasc-task-force-2-accountability-affected-people/iasc-discussion-paper-exploring-linkages-between-aap-localisation-and-hdp-nexus
[51] https://resourcecentre.savethechildren.net/document/time-decolonize-aid/
[52] https://www.effectivecooperation.org/decolonizing-aid-Haiti
[53] الصفحتان 20 و38. https://resourcecentre.savethechildren.net/document/time-decolonize-aid/
[54] https://odihpn.org/publication/not-a-priority-the-lack-of-contextual-understanding-in-humanitarian-missions/
[55] https://ojs.deakin.edu.au/index.php/thl/article/view/1898/
[56] https://alliancecpha.org/en/child-protection-online-library/child-protection-minimum-standards-implementation-toolkit
[57] https://alliancecpha.org/en/primary-prevention-framework
[58] https://resourcecentre.savethechildren.net/document/time-decolonize-aid/
[59] https://odi.org/en/publications/interrogating-the-evidence-base-on-humanitarian-localisation-a-literature-study/
[60] https://resourcecentre.savethechildren.net/document/the-start-fund-start-network-and-localisation-current-situation-and-future-directions
[61] الصفحات 6 إلى 13. https://www.civicus.org/documents/how-to-organise-international-events-and-onvenings_en.pdf
[62] https://interagencystandingcommittee.org/sites/default/files/migrated/2021-12/Principles%20of%20Partnership%20%28by%20Global%20Humanitarian%20Platform%29.pdf
[63] https://www.icvanetwork.org/transforming-our-network-for-impact/principles-of-partnership/
[64] الصفحة 55. https://globalprotectioncluster.org/sites/default/files/2022-12/localization-humanitarian-action-toolkit-pilot-version.pdf
[65] https://policy-practice.oxfam.org/resources/missed-opportunities-the-case-for-strengthening-national-and-local-partnership-302657/
[66] https://interagencystandingcommittee.org/sites/default/files/migrated/2020-05/Guidance%20note%20on%20partnership%20practices%20May%202020.pdf
[67] للاطلاع على قائمة بالمخاطر المتصورة المرتبطة بالشراكات بين الجهات الفاعلة المحلية والدولية، يمكن مراجعة الصفحة 22 من المستند التالي https://gblocalisation.ifrc.org/wp-content/uploads/2019/12/Humanitarian-Financing-for-Local-Actors-IFRC-Research-Report-Final.pdf
[68] https://interagencystandingcommittee.org/sites/default/files/migrated/2020-05/Guidance%20note%20on%20partnership%20practices%20May%202020.pdf
[69] https://www.usaid.gov/sites/default/files/2024-07/USAIDs_Localisation_Vision-508.pdf
[70] الصفحات 5 و6 و23. https://fic.tufts.edu/publication-item/perspectives-on-localisation-in-the-horn-of-africa/
[71] الصفحة 2. https://interagencystandingcommittee.org/sites/default/files/migrated/2022-08/Outcome%20Paper%20Towards%20Co-ownership%20-%20Caucus%20on%20Intermediaries%20-%20August%202022.pdf
[72] https://globalprotectioncluster.org/publications/754/policy-and-guidance/tool-toolkit/inter-agency-toolkit-localisation-humanitarian
[73] (الفصل 2) https://alnap.org/help-library/resources/2022-the-state-of-the-humanitarian-system-sohs--full-report
[74] (الفصل 9) https://alnap.org/help-library/resources/2022-the-state-of-the-humanitarian-system-sohs--full-report

[75] https://www.thenewhumanitarian.org/analysis/2025/01/09/whats-shaping-aid-policy-2025
[76] الصفحات 34 و35 و36. https://thesharetrust.org/resources/2022/11/14/passing-the-buck-the-economics-of-localizing-international-assistance
[77] الصفحات 20 إلى 24. https://reliefweb.int/report/ukraine/passing-buck-economics-localizing-aid-ukraine-enuk
[78] الصفحات 35 إلى 37. https://www.unocha.org/publications/report/world/global-humanitarian-overview-2025-enarfres
[79] الصفحات 21 إلى 25. https://globalchildren.georgetown.edu/publications/localisation-for-early-childhood-development-and-child-protection-in-guatemala
[80] https://globalfundforchildren.org/initiatives/supporting-educational-recovery-in-central-america/
[81] https://globalchildren.georgetown.edu/events/localisation-for-early-childhood-development-and-child-protection-in-guatemala
[82] https://www.unhcr.org/ke/wp-content/uploads/sites/2/2016/09/We-Believe-in-Youth-Global-Refugee-Youth-Consultations-Final-Report.pdf
[83] https://www.gryn.network/about-us/
[84] https://www.youtube.com/watch?v=yfwAiWL_XSs&t=4s
[85] الصفحة 21. https://alliancecpha.org/sites/default/files/downloads/alliance_2021-2025_strategy_final_en.pdf
[86] https://resourcecentre.savethechildren.net/document/general-comment-no-12-2009-right-child-be-heard/
[87] الصفحة 11.
https://www.youthpolicy.org/uploads/documents/1992_Childrens_Participation_from_Tokenism_to_Citizenship_Eng.pdf
[88] الصفحة 4. https://resourcecentre.savethechildren.net/document/toolkit-monitoring-and-evaluating-childrens-participation-how-measure-scope-quality-and
[89] الصفحات 5 إلى 11. https://resourcecentre.savethechildren.net/pdf/basic_requirements-english-final.pdf/
[90] https://commission.europa.eu/system/files/2022-12/lundy_model_of_participation_0.pdf
[91] https://coalico.org/organizaciones-de-la-coalico/
[92] https://coalico.org/organizaciones-de-la-coalico/
[93] https://coalico.org/lineas-de-trabajo/
[94] https://casebook.icrc.org/case-study/colombia-peace-agreement
[95] https://www.youtube.com/watch?v=NsAULkh9_EA
[96] الصفحة 20. https://www.wvi.org/publications/report/child-participation/2022-global-report-child-participation-world-vision#:~:text=2022%20Global%20Report%20on%20Child%20Participation%20in%20World%20Vision%20Decision%2DMaking%20Processes,-Download&text=World%20Vision%20considers%20child%20participation,to%20effective%20child%2Dfocused%20programming.
[97] الصفحة 21. https://alliancecpha.org/sites/default/files/downloads/alliance_2021-2025_strategy_final_en.pdf
[98] الصفحة 7.
https://alliancecpha.org/sites/default/files/technical/attachments/Child%20Accountability%20in%20Humanitarian%20Contexts%20-%20A%20desk%20review_English_Updated.pdf
[99] الصفحة 3. https://interagencystandingcommittee.org/iasc-task-force-2-accountability-affected-people/iasc-discussion-paper-exploring-linkages-between-aap-localisation-and-hdp-nexus
[100] المرجع نفسه. https://interagencystandingcommittee.org/iasc-task-force-2-accountability-affected-people/iasc-discussion-paper-exploring-linkages-between-aap-localisation-and-hdp-nexus
[101] الصفحة 2. https://globalprotectioncluster.org/sites/default/files/2022-12/localization-humanitarian-action-toolkit-pilot-version.pdf
[102] الصفحة 58. https://globalprotectioncluster.org/sites/default/files/2022-12/localization-humanitarian-action-toolkit-pilot-version.pdf
[103] الصفحة 49. https://globalprotectioncluster.org/sites/default/files/2022-12/localization-humanitarian-action-toolkit-pilot-version.pdf
[104] الصفحة 3. https://www.wvi.org/publications/report/child-participation/2022-global-report-child-participation-world-vision#:~:text=2022%20Global%20Report%20on%20Child%20Participation%20in%20World%20Vision%20Decision%2DMaking%20Processes,-Download&text=World%20Vision%20considers%20child%20participation,to%20effective%20child%2Dfocused%20programming.